قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٧٢

باعتبار مشروع تدعيم عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى شقير مركز منفلوط بمحافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قـــرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تدعيم عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى شقير مركز منفلوط بمحافظة أسيوط .

مادة ٢ — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة للمشروع والبالغ مساحتها فدان و ١٢ قيراطا و ١٢ سهما والموضح بياناتها وحدودها وأسماء ملاكهما بالمذكرة والكشف والرسم المرفق .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٣ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (١٧ أبريل سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

باعتبار مشروع تدعيم عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى شقير مركز منفلوط بمحافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة

فى إطار خطة الدولة التى تهدف إلى توفير مياه الشرب النقية فى جميع أنحاء الجمهورية وافق كل من مجلس محافظة أسيوط والسيد المحافظ على تدعيم عمليات المياه الميكانيكية بدائرة المحافظة ، وذلك لمواجهة الزيادة المطردة فى استهلاك المياه نتيجة لتزايد السكان ، ومن هذه العمليات عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى شقير مركز منفلوط .

وقد وقع الاختيار على الموقع اللازم لهذا الغرض ضمن القطعتين رقمى ٢٠ ، ٢٦ بحوض المقدس جرجس نمرة ٧ بزمام قرية دمنهور مركز منفلوط الموضح باللون الأحمر على الرسم الموافق وذلك لتنفيذ المشروع على جزء منه وترك الباقى لحرم العملية لمنع إقامة مبان عليه طبقا لما تقضى به أحكام الصحة الوقائية فى هذا الصدد .

وتبلغ مساحة الأرض اللازمة لهذا الغرض فدان و ١٢ قيراطا و ١٢ سهما وهى عبارة عن أرض زراعية مملوكة للسادة المذكورين بالكشف المرافق وقد وافق السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والإصلاح الزراعى على تقرير صفة النفع العام ، كما وافق بعض الملاك على نزع ملكيتهم والبعض الآخر لم يوافق على ذلك .

وقد أفادت محافظة أسيوط بأنه معتمد ضمن ميزانية الهيئة العامة لمياه الشرب للعام المالى ١٩٧١/٧٠ مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه (فقط تسعة عشر ألفا من الجنيهات) لمشروع تدعيم عمليات المياه الصغرى بمحافظة أسيوط ومن هذا المبلغ ٥٥٠٠ جنيه لنزع ملكية الأرض اللازمة لتدعيم ستة عمليات من بينها عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى شقير وقيمتها التقريبية ٩٠٠ جنيه .

لذلك فقد أعد مشروع القرار اللازم باعتبار مشروع تدعيم عملية المياه الميكانيكية سالفة الذكر من أعمال المنفعة العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

ويتشرف وزير الإسكان والتشييد بعرض مشروع القرار المرافق برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ؛

وزير الإسكان والتشييد

مهندس : عبد العزيز كمال محمد

كشف

بأسماء الملاك المطلوب نزع ملكيتهم لتوسيع عملية المياه الميكانيكية بناحية بنى شقير مركز منفلوط والأرض تقع بزمام قرية دمنهور " مركز منفلوط "

٤ قراريط و ٧ أسهم مقدار ما سينزع من ملك عبد الحافظ على أحمد وجملة أملاكه الأخرى ٢٥ فدانا ، وهو موافق وهو القائم بزراعتها .

٣ قراريط مقدار ما سينزع من ملك سيد صالحين أحمد وأخيه محمد وجملة أملاكه الأخرى ١٠ أفدنة ، وهو غير موافق وهو القائم بزراعتها .

٧ قراريط مقدار ما سينزع من ملك ورثة القمص بسطورس ، وجملة أملاكه الأخرى ٥٠ فدانا ، وهو غير موافق (مؤجرة إلى عبد الحميد محمود) (وأحمد مهران) .

١٩ قيراطا مقدار ما سينزع من ملك أنيس فلبس القمص وإخوته ، وجملة أملاكه الأخرى ١٩ فدانا ، وهو غير موافق (مؤجرة إلى أحمد عرفان وعبد الله محمد قطب) .

١٠ قراريط و ٥ أسهم مقدار ما سينزع من ملك محمد على أحمد عمر ، وجملة أملاكه الأخرى فدانان ، وهو غير موافق وهو القائم بزراعتها .

وجملة ما سينزع منهم : فدان و ١٢ قيراطا و ١٢ سهما .

وجملة أملاكهم الأخرى : ١٠٦ أفدنة .